

تمهيد ومنهج البحث الشهادة هي احدى وسائل اثبات الحق المدعى به ، أكد الحجج والطرق لأنه لا خلاف في وجوب - ٢٦٨ العمل بها في الحدود والقصاص والأموال والفروج ٩٨ . الفقهاء اذا أطلقوا اسم (البينة) فاتهم يريدون بهذا الاسم (البينة) الشهادة باعبار أنها أظهر من غيرها في اظهار الحق واباته حيث أن مواضع الشهادة كثيرة ومتشعبه ، بمعالمتها البازرة بسهولة ووضوح فقد رأيت جمل هذا المبحث في مطالب المطلب الأول - تعريف الشهادة وتحملها وادائتها المطلب الثان - شروط الشاهد المطلب الثالث - نصاب الشهادة المطلب الرابع - مسؤولية الشاهد تعريف الشهادة وتحملها وأداؤها الشهادة في اصطلاح الفقهاء اخبار صادر في مجلس الحكم بلغ الشهادة لاثبات حق على الغير . وتكتمن الحق فيما اختان فيه)١٩٩(٢٠٠ - حكم تحمل الشهادة وأدائها تحمل الشهادة وأدائها من فروض الكفاية ، وقوله تعالى : ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه أثم قبله ، ولأن الشهادةأمانة فيلزم أداؤها كسائر الامانات . فان قام بتحمل الشهادة وأدائها اثنان سقط الفرض عن الجميع ، امتنع الكل عن ذلك أئموا ، شهادته تنفع ، فان كان عليه ضرر من التحمل أو الأداء ، تقبل شهادته لم يلزم له قوله تعالى : دولا يضار كاتب ولا شهيد ، ولقوله عليه العملاة والسلام : «لا ضرر ولا ضرار ، يأبى الشهداء اذا ما دعوا أن يضر نفسه لينفع غيره . تحمل الشهادة لأن مقصود الشهادة لا يحصل به . ضرر في تتحمل الشهادة ، وشهادته تقبل ودعى إلى تحملها وامتنع ، ياثم بامتناعه اذا وجد غيره من يمكنه تحمل الشهادة ؟ وجهاً عند الحنابلة :) أحدهما (يأتى لأنه قد تميّن عليه تحمل الشهادة بدعاته إلى تحملها ولأنه منهي عن الامتناع لقوله تعالى : ولا يأبى الشهداء اذا ما ٢٠١ - ولا يجوز لكم الشهادة اذا دعي الشاهد لأدائها من قبل من له علاقة بها ، لأن عدم استجابته لأداء الشهادة اذا مادعي لها ، امتناعا منه عن أداء الشهادة ، وهذا الامتناع بمنزلة كتم الشهادة ، الشهادة بلا عنز كبيرة من الكبائر يجب على المسلم أن لا يقع فيها ، روى ابن حجر الهيثمي في زواجره حدثا ، عليه وسلم قاله ، ورواه عنه الطبراني ، اذا دعي اليها كان كمن شهد بالذور)٢٠١(٢٠٢ - شروط قبول الشهادة وكيفية ادائها)٢٠٢(يشترط لقبول الشهادة جملة شروط هي : أولا - توافر شروط معينة في الشاهد سنذكرها فيما بعد . ثانيا - تقديم الدعوى بالحق المشهود به • الثا - طلب المدعى رابعا - اذن القاضي لشاهد بأداء شهادته خامسا - نطق الشاهد بكلمة أشهد ، غيرها مقامها كقوله أعلم ، لا يشترط ذلك فلو قال الشاهد لقاضي أنا أخبرك أو أنا أقول لك أو أنا أعلم ولم يقل أشهد فكل ذلك سواء وكل سادسا - أن يقتصر الشاهد في شهادته على ما ادعاه المدعى سا سعا - أن يؤدي الشاهد ما تحمله من الشهادة مصراً به بلفظه ، فلا يقبل من الشاهد أن يقول : أشهد بمثل ما شهد به هذا ثمانينا - أن ينقل الشاهد ما سمعه أو راه إلى القاضي من أقرار أو اتفاق أو قيض أو غير ذلك ، هو م ما رأء فيقول مثلا على سبيل الاستنتاج : أعتقد أو أرجح أن المدعى عليه بناء على ما رأيت أو عليها من آثار وأحكام ، واجتهاده لأنه من صميم وظيفته القضائية ، وقائع إلى القاضي بناء على طلب المدعى • فقد قال الفقهاء : اذا ارتساب تاسعا تفريق الشهود وتحليفهم القاضي بالمهود ، شهادته على حدة ، فان اختلفوا سقطت شهادتهم ، اتفقوا حكم بها القاضي أن عرف عدالتهم والا بحث عن عدالتهم قبل حكم بشهادتهم . فرق بين الشهود وسمع كل شاهد على حدة • ويبدو لي أن الراجح دائما هو سمع شهادة الشهود متفرقين لأن ذلك أح祸 ، والقاضي ملزم بالأخذ بالاحوط . أما تحليف الشهود ، حكى الفقيه ابن حزم الاندلسي القول بتحليف الشهود عن ابن وضاح وقاضي الجماعة في قربطة ، وضاح أنه قال : أرى لفساد الناس أن يخلف الحاكم الشهود . القيم : وإذا كان لحاكم أن يفرق الشهود اذا ارتتاب اذا ارتتاب بهم • والراجح لي تحليف الشاهد دائما لأن التحليف يحمل الشاهد على قول الصدق ويجعله يترجح من كتمان الحقيقة ، قاعدة ثابتة يلتزم بها القضاة جميعا سواء ارتتابوا بالشهود أو لم يرتتابوا . هذا وأن القاضي يسمع شهادة الشهود سواء حضر الخصم القاضي شهادات الشهود ، يجده القاضي إلى طلبه لأنه كان عليه أن يحضر ، فلا حق له في اعادة شهادة الشهود ليسمعها منهم مباشرة • كتابة اسمه ولقبه وقبيلته ومسكنه ومسجده الذي يصلى فيه وتاريخ شهادته ثم يرفع ذلك ويحفظه في اضبارة الدعوى، ٢٠٦ - فإذا أدى الشهود بشهاداتهم كتبها القاضي